مجلة جامعة الأقصى للعلوم التربوية والنفسية، المجلد الخامس، العدد الثاني، ص35-66، يونيو2022
ISSN 2791 - 3783

تصور مقترح لتطوير منظومة التعليم الجامعي باستخدام مدخل الشراكة الاستراتيجية في جامعات غزة (الجامعة الإسلامية _ دراسة حالة)

د. إيـاد علـى الدجنـى *
د. عماد امين الحديدي*
أ. آمـال نبيل قـشطـة *

الملخص

هدف البحث إلى الكشف عن واقع منظومة التعليم الجامعي في جامعات غزة، في ضوء مدخل الشراكة الاستراتيجية من وجهة نظر العاملين فيها؛ ولتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج البنائي لإعداد التصور المقترح، وتم بناء استبانة تكونت من (34) فقرة، موزعة ضمن أربعة مجالات: (المجال البشري، المجال المعرفي، المجال الاقتصادي، المجال التكنولوجي)، وتم توزيعها عشوائيًا على مجتمع الدراسة الذي تكون من جميع الأكاديميين ممن يشغلون مناصب إدارية في الجامعة الإسلامية بغزة، وتكونت عينة الدراسة من (90) أكاديمي، وأظهرت النتائج أن الدرجة الكلية لأداة الدراسة جاءت بدرجة تقدير متوسطة، وبوزن نسبي (67.89%)، وجاء ترتيب المجالات تنازليًا حسب أوزانها النسبية كالتالي: المجال المعرفي جاء بوزن نسبي (71.11%)، والمجال البشري بوزن نسبي (70.54%)، والمجال التكنولوجي بوزن نسبي (67.44%)، والمجال الاقتصادي بوزن نسبي (63.58%)، كما أشارت النتائج إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد العينة حول مدى توافر مجالات الشراكة الاستراتيجية في جامعات غزة تعزى لمتغير المسمى الوظيفي، وسنوات الخدمة. وقد أوصت الدراسة بضرورة تدعيم جهود التواصل والتكامل مع مؤسسات المجتمع بالقطاع الخاص والحكومي؛ لتطوير كافة أجزاء وبرامج منظومة التعليم الجامعي.

الكلمات المفتاحية: تصور مقترح، التعليم الجامعي، الشراكة الاستراتيجية.

* د.اياد الدجني/ أستاذ الإدارة التربوية المشارك في الجامعة الاسلامية بغزة edajani@iugaza.edu.ps.
* د. عماد الحديدي/ أستاذ الإدارة التربوية المساعد جامعة الأقصى – غزة hadidi_imad@yahoo.com
* أ. آمال قشطة / محاضرة جامعية غير متفرغة في جامعة القدس المفتوحة برفح: amaleshta88@gmail.com

A proposed perception for developing the university education system in light of the strategic partnership approach in Gaza universities (the Islamic University/ case-study)

Abstract

The research aimed at identifying the reality of the university education system in Gaza universities in light of the strategic partnership from the point of view of their employees. The researchers used the descriptive analytical method and constructive method. The study's tool was a questionnaire consisting of (34) statements within (4) fields (the human field, the knowledge field, the economic field and the technological field). The study's sample consisted of (90) academicians in the Islamic University of Gaza. The main results of the study were as the following: the total score of the study's tool had a medium degree with a relative weight (67.89%), and the fields were ranked in a descending order according to their relative weight as follows: the acknowledge field had a relative weight (71.11%), the human field had a relative weight (70.54%), the technological field had a relative weight (67.44%), and the economic field had a relative weight (63.58%). As well as, there are no statistically significant differences at ($\alpha \leq 0.05$) among the averages of the sample ratings on the fields availability of strategic partnership in Gaza universities due to the variables of job title and years of service. The study has recommended to strengthen communication and integration efforts with community institutions and governmental sector to develop all parts and programs of the university education system.

Keywords: proposed vision**,** university education, strategic partnership.

مقدمة:

التحولات العالمية السريعة نحو مجتمع المعلومات والمعارف؛ أدت إلى اعتبار التطوير والتغيير سمة هامة من سمات العصر وأحد المكونات الأساسية للمؤسسات ذات التوجه المستقبلي أيًا كان مجال نشاطها أو طبيعتها، وفي ضوء هذه التحولات نجد أن المؤسسات التربوية من أكثر المؤسسات تأثرًا وتأثيرًا بتداعيات هذا العصر وتطوراته.

وتتسم طبيعة الحياة في عالم اليوم بتشابك المصالح بين الدول، ولم يعد من الممكن لأي دولة تلافي التعاون مع الدول الأخرى إقليميًا أو دوليًا، وقد تعددت آليات هذا التعاون وصوره، حيث تعد المؤسسات الدولية والإقليمية والمحلية، من أهم أدوات التعاون الدولي والإقليمي والمحلي في المجالات كافة، ومن بينها: المجال التربوي الذي حظي بالاهتمام الذي يستحقه من المجتمع الدولي، ولذلك عقدت الاتفاقيات التربوية بين

الدول، وأنشئت المؤسسات التربوية الدولية والإقليمية والمحلية؛ بهدف تنسيق الجهود في مجالات التربية والتعليم (الشدي، 1993: 229، 230).

ونظرًا لتمتع الجامعات باستقلالية خاصة، فإن لها دورًا كبيرًا في التأثير على المجتمع، وتطوير مجالاته المختلفة والعديدة بشكل يؤدي إلى رقيه، ومواكبته للتغييرات والتحديثات الحاصلة والمتسارعة في العالم؛ وبالتالي فإن استقلاليتها تمكنها من عقد شراكات مع مؤسسات دولية ومحلية؛ لتحقيق أهدافها، وتطوير بيئتها ومجتمعها.

ومن هنا تهدف الشراكة إلى انفتاح المؤسسات التعليمية فيما بينها، وتبادل الخبرات والتجارب، وبناء ثقافة مجتمعية مبنية على أهداف المجتمع، فالعمل معًا يضمن ألا يتم تكرار الجهود، وعدم إضاعة الموارد، وكذلك يقلل من المنافسة على الموارد ويسمح بمضاعفة موارد المؤسسات والمدارس، ويسهم في استخدامها بطريقة تكاملية، ومن أجل تحقيق شراكة ناجحة يجب أن تناقش أهداف المؤسسات المتشاركة، بحيث تحدد الأهداف التي تسعى الشراكة لتحقيقها، وتوضح الأدوار والإجراءات للشركاء، وطرق اتخاذ القرارات (بعلوشة، 2013: 3).

وذلك دفع الباحثين للبحث في واقع منظومة التعليم الفلسطيني، وسبل تطويره، ضمن مبدأ الشراكة الاستراتيجية. وبالاطلاع على دليل معايير جودة مؤسسات التعليم العالي، نجد أنه تم تخصيص معيار مستقل للشراكات المؤسسية؛ مما يولي الموضوع أهمية كبيرة في مجالات الأداء المؤسسي للجامعات، ويعزز الحاجة إلى التركيز على تلمس أفضل السبل؛ لتحقيق هذا المعيار.

مشكلة البحث: تعاني الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة من قصور في التعاون والتشارك بينها وبين بعضها من ناحية؛ وبينها وبين المؤسسات الأخرى الدولية العامة والخاصة من ناحية أخرى، وبشكل يحد من تحقيق كافة أهدافها، ورؤيتها المستقبلية، وما ينتج عنه من تطوير للمجتمع بكافة مجالاته، فضلاً عن أنها تعيش في بيئة مليئة بالتغيرات، والمستجدات الصعبة، والتطورات العلمية؛ التي أدت بدورها إلى تراجع جودة مخرجات المنظومة التعليمية ككل في مجالاتها المختلفة البشرية، والاقتصادية، والمعرفية، والتكنولوجية، حيث تشير الإحصائيات إلى وجود اتفاقيتي شراكة فقط مفعلتين من أصل 125 اتفاقية بين الجامعات الفلسطينية، بالإضافة إلى تفعيل برنامجين مشتركين بين الجامعات، من أصل 100 برنامج(التقرير التشخيصي،2019: 8)، ومن خلال الاطلاع إلى تقرير التقييم الذاتي (2010) لكل من الجامعة الإسلامية، وجامعة الأقصى، الذي أجرته عمادة التخطيط والتطوير للجامعتين كل على حدة، تبين أن هناك بعض القصور في مجال الشراكة حيث طرحت الكثير من النقاط التي تستدعي الاهتمام الكبير ومنها: عدم وجود سياسات واضحة للجامعة، وربطها بالعالم الخارجي، محدودية دعم أنشطة البحث العلمي من قبل القطاع الخاص، والعالم الخارجي، ومحدودية المشاركة الخارجية لأعضاء هيئة التدريس والخبراء الدوليين في التدريس والبحث في

الجامعات الخارجية، وكذلك محدودية المشاركة في المشاريع البحثية الممولة خارجيًا. بالإضافة إلى دراسة المزين وصبيح (2014) التي كشفت عن وجود مجموعة من المعوقات التي تحد من الشراكة المجتمعية للجامعات الفلسطينية وهي المعوقات البشرية، والإدارية، والثقافية.

وحتى تتمكن مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني في ظل المتغيرات المستمرة، والتطورات العلمية من تحقيق التعاون والتشارك؛ لتحقيق متطلبات وحاجات المؤسسات الشريكة لها في ضوء إمكاناتها ومواردها المادية والمعرفية، كان لا بد من التعرف إلى مجالات ومرتكزات الشراكة الاستراتيجية في مجال التعليم؛ لمعرفة نقاط القوة؛ لتعزيزها، ونقاط الضعف؛ لمعالجتها ضمن طرق علمية فعّالة، ومن هنا تبلورت مشكلة الدراسة، والتي تتحدد في الإجابة عن الأسئلة التالية:

1- ما واقع منظومة التعليم الجامعي في ضوء مدخل الشراكة الاستراتيجية في جامعات غزة من وجهة نظر العاملين فيها؟
2- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقدير أفراد العينة لمدى توافر مجالات الشراكة الاستراتيجية (البشرية، المعرفية، التكنولوجية، الاقتصادية) لدى منظومة التعليم الجامعي في جامعات غزة تُعزى لمتغير المسمى الوظيفي، وسنوات الخدمة؟
3- ما التصور المقترح لتطوير منظومة التعليم الجامعي ضمن مبدأ الشراكة الاستراتيجية في جامعات غزة؟

أهداف الدراسة: هدفت الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- التعرف إلى واقع منظومة التعليم الجامعي في ضوء مدخل الشراكة الاستراتيجية في جامعات غزة من وجهة نظر العاملين فيها.
2- الكشف عما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقدير أفراد العينة لمدى توافر مجالات الشراكة الاستراتيجية (البشرية، المعرفية، التكنولوجية، الاقتصادية) لدى منظومة التعليم الجامعي في جامعات غزة تُعزى لمتغير المسمى الوظيفي، وسنوات الخدمة.
3- بناء تصور مقترح يسهم في تطوير منظومة التعليم الجامعي ضمن مبدأ الشراكة الاستراتيجية في جامعات غزة.

أهمية الدراسة: تظهر أهمية الدراسة فيما يلي:

1- أهمية موضوع الشراكة في مجال التعليم، والتي تسعى لتحقيق جودة مخرجات العملية التعليمية.
2- أهمية مبدأ الشراكة في توطيد العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي بما يخدم المجتمع بكافة مجالاته.
3- تسهم في وضع تصور ومقترحات لتطوير الشراكات التربوية بين الجامعات الفلسطينية.
4- تفيد الباحثين في إعداد دراسات مشابهة مستقبلاً.

5- تساعد إدارات الجامعات في تفعيل بنود المقترح المتعلق بتطوير الشراكة فيما بينها.

حدود الدراسة:

- الحد الموضوعي: تحديد واقع منظومة التعليم في ضوء الشراكة الاستراتيجية في جامعات غزة من وجهة نظر الأكاديميين والإداريين، من خلال استطلاع آرائهم وتوظيفها في المجالات التالية (المجال البشري، المجال المعرفي، المجال الاقتصادي، المجال التكنولوجي) وتقديم تصور مقترح يخدم عملية تطوير التعليم الجامعي في قطاع غزة.
- الحد البشري: أعضاء هيئة التدريس ممن يشغلون مناصب إدارية (مدير وحدة أو مركز– رئيس قسم – نائب عميد – عميد).
- الحد المكاني: محافظة غزة.
- الحد المؤسسي: الجامعة الإسلامية.
- الحد الزماني: الفصل الثاني للعام 2020/2019

مصطلحات الدراسة:

1- التطوير: هو نسق نظامي مخطط ومدبر يهدف إلى تغيير أنظمة وسلوك التنظيم، وذلك بهدف تحسين كفاءة المؤسسة في تحقيق أهدافها وحل مشكلاتها (البرعي، والتويجري، 1993: 249).

2- الشراكة: عملية ديناميكية تتضمن عقد اتفاق بين طرفين أو أكثر؛ للاشتراك في مشروع ما، أو القيام بنشاط، يتم من خلالها التكامل بين كافة الأطراف، ويسعى الشركاء غالبًا لصياغة أهداف جديدة مشتركة مبنية على أسس من الإدارة والفهم المشترك، والارتباط بعقد يستتبعه التزامات ملزمة للأطراف كافة (عبد الستار، 2010: 1160).

3- ويُعّرف الباحثون الشراكة الاستراتيجية إجرائيًا بأنها: مستوى العلاقة والتعاون بين الجامعات الفلسطينية، ومؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات الدولية العامة والخاصة؛ والتي يتم بناؤها في مجالات الشراكة الاستراتيجية التي تتناول المجال البشري، والمجال المعرفي، والمجال التكنولوجي، والمجال الاقتصادي.

4- الجامعات: هي المؤسسات التي تضم كل منها ما لا يقل عن ثلاث كليات جامعية، وتقدم برامج تعليمية تنتهي بمنح الدرجة الجامعية الأولى، وللجامعة أن تقدم برامج للدراسات العليا، تنتهي بمنح الدبلوم العالي أو الماجستير أو الدكتوراه، ويجوز لها تقديم برامج تعليمية تنتهي بمنح شهادة الدبلوم العالي، وفق أنظمة الدبلوم (وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، 1998: 12).

الدراسات السابقة: قام الباحثون باستعراض مجموعة من الدراسات العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية والذي يتطرق إلى الشراكة الاستراتيجية وتطوير منظومة التعليم، حيث جاءت الدراسات مرتبة من الأحدث إلى الأقدم على النحو التالي:

1- دراسة خليل، وآخرون **(2018)** هدفت للتعرف إلى تجربة الشراكة بين جامعتي الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، وجامعة مدينة دبلن بإيرلندا، والوقوف على المعوقات والمشاكل التي تعترض هذه الشراكة وطرق معالجتها. وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة، والمقابلة الشخصية كأدوات أساسية لجمع البيانات. استخدمت الدراسة العينة العشوائية، والتي شملت 17 عضو تدريس من المُحاضرات بجامعة الأميرة نورة (المساعدات)، و86 طالبة بكالوريوس، و20 طالبة ماجستير. وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها بالنسبة للمساعدات: وجود معوقات أكاديمية تتمثل في ضعف اللغة الإنجليزية، وعدم اهتمام الطالبات بحضور التطبيقات، ومعوقات فنية منها: صعوبة فهم الدليل الإرشادي للبرنامج، وصعوبة الدخول على نظامDCU.

2- دراسة إبراهيم، ومحمد **(2018)** هدفت إلى تعرف مدى اقتناع قيادات وأعضاء هيئة التدريس بكلية التربية جامعة نجران، والقيادات التعليمية بالمنطقة بأهمية تطبيق الشراكة، والكشف عن واقع الشراكة ومعوقاتها من وجهة نظرهم، ومن ثمَ وضع جملة من الآليات التي يمكن أن تُسهم في تفعيل الشراكة بين كلية التربية بجامعة نجران، ومؤسسات التعليم قبل الجامعي، وذلك في ضوء الاستفادة من خبرات بعض الدول في هذا المجال، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتم تطبيق أداة الدراسة الاستبانة على عينة من قيادات وأعضاء هيئة التدريس بكلية التربية بجامعة نجران، بلغ عددها (44) عضوا، وجميع قيادات الإدارات التعليمية ووكلائهم بمنطقة نجران بلغ عددهم (18) فردا. وتوصلت نتائج الدراسة عن وجود قصور في تطبيق الشراكة، وأن ما يتم تفعيله منها هو الشراكة في التدريب الميداني فقط، وإهمال بقية المجالات رغم قناعتهم بأهميتها.

3- دراسة العزب **(2018)** هدفت إلى تعرف مفهوم الشراكة وأهميتها ومقتضياتها ودورها كمدخل استراتيجي؛ لتحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات التعليمية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها: مفهوم الشراكة برز بقوة في السنوات الأخيرة من القرن العشرين، وهو يختلف تمامًا عن مفاهيم أخرى قريبة منه مثل: التكامل، والتعاون، والتنسيق، والتحالف، والتوأمة، والاتحاد، والتشبيك، والمشاركة، وهو مفهوم يركز على الاتجاه الاقتصادي، وخفض التكاليف، ويخدم أهداف تنموية. بالإضافة إلى أن الشراكة هي ناتج توجهات سريعة ومتلاحقة في أسواق العمل؛ أدت إلى ظهور أعمال تتطلب مهارات مهنية معينة، تستلزم تنمية المهارات المهنية وتجديدها، وهو ما جعل الأخذ بالشراكة مطلبًا استراتيجيًا لمواكبة التطورات المضطردة في سوق العمل.

4- دراسة باتريسيو وآخرون (**2018**) هدفت إلى دراسة برامج التبادل الأكاديمي التي أنشأته جامعة كارنيجي ميلون، والجامعات البرتغالية؛ لسد فجوة التنقل الدولي للأكاديميين، وتحديد عوامل نجاح وفشل هذه البرامج لتطبيقها في المستقبل القريب. واستخدم الباحث المنهج التحليلي، واعتمد المقابلة كأداة للدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن من أهم التحديات التي يواجهها الأكاديميون المقاومة الثقافية، والقيود التنظيمية للمنظمة، حيث تقف حائلاً بين التحول المعقد للخبرات الفردية إلى المستوى المؤسسي.

5- دراسة جوتيريز، وورومان، وسانشيز (**2018**) هدفت إلى الكشف عن تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تواصل الشباب وتفاعلهم، ومدى تأثيرها على المجال التعليمي للاستجابة إلى احتياجات القرن الواحد والعشرين، وتدريبهم على اكتساب مهارات واستراتيجيات جديدة، بحيث تتوافق مع تغيرات المستقبل، واستخدمت الدراسة المنهج الكمي غير التجريبي، وتكونت عينة الدراسة من (2054) طالبًا جامعيًا من جميع الجامعات الإسبانية، واستخدمت الاستبانة كأداة للدراسة. وأظهرت نتائج الدراسة أن جميع الطلاب يستخدمون الانترنت للتواصل، ويستخدمون بشكل كبير أدوات أساسية للتعاون والتفاعل، كالبريد الإلكتروني بنسبة (80.95%).

6- دراسة محمد (**2017**) هدفت إلى تعرف معوقات الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية والقطاع الخاص، وتعرف خبرات بعض الدول المتقدمة في هذا المجال، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وقد استعان بالاستبانة كأداة للدراسة، وتكونت عينة الدراسة من (375) عضوًا من أعضاء هيئة التدريس بجامعات القاهرة، وأسيوط، وجنوب الوادي، وتوصلت الدراسة إلى أنه لتحقيق الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص يتطلب توفير العديد من المتطلبات المرتبطة بالجوانب التشريعية، والقانونية، والتنظيمية، والأكاديمية، والمادية، والبشرية.

7- دراسة الرويلي (**2017**) هدفت إلى تعرف مجالات تطوير التعليم الجامعي في الجامعات السعودية وهي: جامعة أم القرى وجامعة الملك فيصل وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وبلغ مجتمع الدراسة (1873) عضواً من الأكاديميين السعوديين الذكور من حملة الدكتوراه. وللإجابة عن أسئلة الدراسة تم تطوير استبانة كأداة للدراسة، وتم تطوير استمارة مخصصة لإجراء مقابلات شخصية مع بعض قيادات الجامعات السعودية وبلغ عددهم (5) أشخاص لاستقراء آرائهم حيال التعليم الجامعي في الجامعات السعودية، ومجالات تطويرها، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى أن أبرز مجالات تطوير التعليم الجامعي تمثلت في التوسع في إيجاد قاعدة بيانات مشتركة للبحوث العلمية المنشورة، ورعاية الطلاب المتفوقين والموهوبين، وتطوير البرامج الأكاديمية، وزيادة الاستفادة من خبرات أعضاء التدريس في خدمة مؤسسات

المجتمع والتقويم المستمر للبرامج وتطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي، وأن هناك فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لأثر متغير اسم الجامعة لصالح جامعة أم القرى، وكذلك عدم وجود اختلافات جوهرية بين أفراد عينة الدراسة، باختلاف طبيعة العمل والتخصص الأكاديمي، إزاء تقديرهم وموافقتهم على أهمية المجالات المطروحة؛ لتطوير التعليم الجامعي، ومحاولة تحقيقها في جامعاتهم.

8- دراسة داردكة ومعايعة (**2014**) هدفت إلى تعرف مستوى الشراكة بين الجامعات الأردنية والقطاع الخاص، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي، مع الاستعانة باستبانة تم تطبيقها على عينة بلغ عددها (240) عضو هيئة تدريس بجامعة اليرموك، وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في جميع المجالات جاء بدرجة متوسطة.

التعقيب على الدراسات السابقة: بعد اطلاع الباحثين على أهم الدراسات المرتبطة بموضوع الدراسة تبين اتفاق جميع الدراسات بالمنهجية باستخدامها المنهج الوصفي التحليلي، عدا (دراسة جوتيريز، ورومان، وسانشيز،**2018**) فقد استخدمت المنهج الكمي غير التجريبي. كما اتفقت جميع الدراسات في استخدام الاستبانة كأداة رئيسة في الدراسة لجمع البيانات، عدا دراسة (خليل، وآخرون،**2018**)، ودراسة (الرويلي،**2017**) حيث جمعتا بين المقابلة والاستبانة، ودراسة (العزب،**2018**) التي اعتمدت على الدراسات والمراجع في نفس المجال، أما دراسة (باتريسيو وأخرون،**2018**) فقد اعتمدت المقابلة كأداة للدراسة. أما عينة الدراسة فقد اتفقت معظم الدراسات السابقة على العينة حيث تركزت على أعضاء هيئة التدريس في الجامعات، أما دراسة (خليل،وآخرون،**2018**) فقد أضافت طلبة الماجستير والبكالوريوس إلى عينتها، وأيضًا دراسة (ابراهيم، ومحمد،**2018**) أضافت قيادات الإدارات التعليمية، بينما دراسة (جوتيريز، ورومان، وسانشيز،**2018**) استهدفت فقط طلبة الجامعات كعينة للدراسة.

وقد تشابهت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في استخدام المنهج الوصفي التحليلي كمنهج للدراسة، والاستبانة كأداة للدراسة، كما أنها استفادت من الدراسات السابقة بصياغة فكرة عامة عن موضوع الدراسة، تحديد الأداة، وتدعيم بعض النتائج التي تم التوصل إليها. وقد تميزت الدراسة الحالية في الحد الموضوعي وهو منظومة التعليم في ضوء الشراكة الاستراتيجية، بالإضافة إلى وضع تصور مقترح لتطوير منظومة التعليم في ضوء الشراكة الاستراتيجية، والاستعانة بمجموعة بؤرية من المتخصصين التربويين في دعم وتحليل التصور المقترح.

الإطار النظري: مع مطلع الألفية الثالثة، يعيش العالم العديد من التحولات المتتابعة التي تركت آثارًا واضحة في النظم التعليمية بالدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وفي ظل ذلك لم يعد باستطاعة الجامعات القيام بأدوارها ومهامها بشكل صحيح نحو تحقيق الأهداف المنشودة، دون الحاجة إلى عملية شراكة وتشبيك وتكامل جهود الآخرين معها، ومشاركتهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية، وتحسين العملية التعليمية

التعلمية، والارتقاء بمستوى مدخلات ومخرجات المنظومة التعليمية بشكل يحقق تنمية شاملة متكاملة في المجتمع.

فالجامعة مؤسسة استراتيجية تهتم ببناء نظام مؤسسي بكامل مدخلاته، وعملياته، ومخرجاته تؤثر في المجتمع وتتأثر به، بل وتسهم بشكل مباشر في إعادة بنائه (صباح، 2014: 67)؛ مما يستدعيها لبناء شراكات استراتيجية مهمة مع كافة مؤسسات المجتمع المحلي والدولي؛ لتساهم في انفتاح المؤسسة على محيطها الخارجي (المنيع، 2002).

وتُعّرف الشراكة بأنها: "عملية ديناميكية تتضمن عقد اتفاق بين طرفين أو أكثر؛ للاشتراك في مشروع ما، أو القيام بنشاط يتم من خلالها التكامل بين كافة الأطراف، ويسعى الشركاء غالبًا لصياغة أهداف جديدة مشتركة مبنية على أسس من الإدارة والفهم المشترك، والارتباط بعقد يستتبعه التزامات ملزمة للأطراف كافة" (عبد الستار، 2010: 1160).

ومن مقومات الشراكة كتوجه استراتيجي أن يتصف بالعدالة والحرية في العمل، والتي تكون مكفولة لجميع الشركاء، بالإضافة إلى وجود إدارة فعّالة تسعى لتطوير الشراكات والأشخاص، وتحديد الأدوار والمسئوليات لكل شريك، وتوفير الموارد اللازمة؛ لإنجاح هذه الشراكات، وتحقيق الأهداف الخاصة لكل شريك (محمود، ومرسي، 2005: 187، 188).

وبينت (حليمة سعيد، 2017) أن أهداف الشراكة تنحصر في تعاون وتشارك المؤسسات لخدمة مصالحها وخدمة المستفيدين منها، ووضع أساليب جديدة للتخطيط الاستراتيجي الجيد بين الشركاء، وتحسين أداء أفرادها وتبادل الخبرات وابتكار أساليب إنتاجية جديدة ونوعية، والمشاركة في خفض التكاليف، والسيطرة على المخاطر، تفعيل التواصل الجيد بين أفرادها، بالإضافة إلى تقديم مخرجات تنافسية قوية، وإضفاء صورة تشاركية متميزة للمؤسسة. وأضافا (القاسم، والنويصر، 2018: 255) أن من أهم أهداف الشراكة المجتمعية تطوير برامج التعليم المستمر في الجامعات، وتوفير اللوازم المادية الضرورية لذلك، وتفعيل برامج المساءلة المجتمعية.

وتكمن أهمية الشراكة في استقطاب الجامعات للموهوبين، والمبدعين، وأصحاب الأفكار الإبداعية من العاملين، وتشجيعهم في مجالات الخدمة المجتمعية، والتدريبات والبحث العلمي المشترك، وتحفيزهم للمشاركة في الأنشطة المختلفة التي تُعقد داخل الجامعات المتعاونة، بالإضافة إلى تنظيم واستضافة الفعاليات والمحاضرات العامة (المالكي، 2013).

وتنقسم مجالات الشراكة الاستراتيجية في الجامعات الفلسطينية إلى أربعة مجالات، وهي كالتالي:

1. **المجال البشري:** تُعّرف الموارد البشرية بأنها: "مجموعة غير متجانسة من الأفراد الذي يشتركون في تحديد أهداف المؤسسة، ورسم سياساتها، وإنجاز مختلف أعمالها وأنشطتها، هذه المجموعات غير

المتجانسة تنشأ بينها علاقات مهنية، وأخرى اجتماعية، والتي يمكن أن تكون علاقات تعاون، أو علاقات خلاف" (فرفار، سامية،2013: 29).

لذلك يمثل العنصر البشري رأس مال المؤسسة، خاصة في المؤسسات التعليمية كالجامعات، ومصدر قوة أي مؤسسة، وبالأخص في مؤسسات التعليم العالي باعتبارها مؤسسات معرفية، ويؤكد(سملالي، 2005: 65) ذلك بقوله: "أن الموارد البشرية يمكن أن تساهم بدرجة عالية في اكتساب المؤسسة للميزة التنافسية، إذا توفر فيها شرطان: أن تكون الموارد البشرية ذات جودة عالية، وأن تتميز إدارة تلك الموارد بالطابع الاستراتيجي". وأضاف (نوي، وآخرون، 2008: 18) بعض المهارات التي يمتلكها العنصر البشري، وتسهم بشكل كبير في تعزيز مكانة المؤسسة ونموها ومنها: التفكير الناقد والقدرة على حل المشكلات، التعامل الجيد والسريع مع التكنولوجيا، العمل الجماعي، امتلاك أفكار بناءة، ومهارات قيادية، ومهارات الاتصال والتواصل الفعّال.

وذكر (المقادمة، 2013) أن المؤسسات تحتاج لتشارك بين عامليها؛ لتحقيق الاهداف المنشودة، فالعنصر البشري هو المحرك الاساسي للمؤسسة؛ لما يحمله من معارف وسلوكيات، ومهارات اتصالية متعددة، والقدرة على عرض وتبادل الآراء والمعلومات بكل أنواعها التقنية، والتنظيمية، والأكاديمية، وقابلية إقامة علاقات جيدة مع الزملاء الآخرين في العمل، والقدرة على التعاون والتعاضد والعمل كفريق واحد، والقابلية والاستعداد للقيادة (المقادمة، 2013: 19). بالإضافة إلى التعليم، والمؤهلات، والتطوير الوظيفي، وروح المبادرة والابتكار، والقدرة على مواجهة التغييرات، والبرامج التدريبية، والنشاط الثقافي والخبرات (الهلالي، 2011: 24).

لذا فإن المؤسسات هي من تحدد أساليب وآليات تنفيذ الشراكات المعقدة بينهم، واستثمار الموارد المتاحة بشكل يضمن تحقيق أهدافها الخاصة، وتلبية احتياجاتها، وتخدم أولوياتها في كافة المجالات.

2. **المجال المعرفي**: البحث العلمي وإنتاج المعرفة: الاستثمار في الشراكات الاستراتيجية بين مؤسسات التعليم العالي في مجال البحث العلمي، في قطاعات الإنتاج المختلفة حكومية كانت، أو خاصة يعزز مجال إنتاج المعارف، وذلك عبر ربط البحث العلمي بمشكلات المجتمع، وتوفير ما يلزم من موارد مادية لبناء مراكز بحثية متخصصة، ومجهزة بأحدث الإمكانات التقنية المساعدة، والتركيز على نشر الأبحاث دوليًا، بالإضافة إلى عقد التحالفات الاستراتيجية مع الجامعات، ومراكز البحوث، ومؤسسات القطاع الحكومي والخاص لإنشاء حاضنات الأعمال، وتشجيع بيئة الابتكار والإبداع (الصالح، 2012: 301). فتحقيق الشراكة المجتمعية، وتوفير التعليم والتدريب، وربط مؤسسات التعليم العالي بالمؤسسات الإنتاجية؛ يجعل منها عنصرًا هامًا في تطوير المجتمع وحل مشكلاته (Trumbach et.al, 2009: 3)، ولا تتم الشراكة في إنتاج المعارف فقط، ولكن في تشارك هذه المعارف مع الآخرين، وتطبيقها لخدمة المجتمع (عودة، 2010: 92). ومن هنا يرى

القرني أن: "خصائص وسمات مجتمع المعرفة من الناحية التربوية تتمثل في: المعرفة التخصصية، منظمات التعلم، العمل ضمن الفريق، الاستقصاء، التعليم المستمر، تقنيات الاتصال المعلومات، العولمة" (القرني، 2009: 32). ولا نتجاهل دور المؤتمرات والندوات الدورية التي تُعقد في الجامعات في تشارك المعارف مع الاخرين وتوليد أفكار لحل المشكلات، ونشر الخبرات التي تدعم سوق العمل.

3. **المجال التكنولوجي:** وهو ما يشمل جميع الأجهزة التقنية الحديثة التي تساعد في حفظ، وتشارك، وتبادل المعلومات من قبل الأفراد داخل المؤسسة الواحدة، أو بين المؤسسات الشريكة؛ لتحقيق مستوى إنتاجي عالٍ (العزاوي، 2012: 7).

إن التسارع في التغيرات التكنولوجية، وارتفاع تكاليف البحث والتنمية؛ ولّد نوع جديد من التعاون يأخذ مدة طويلة في نتائجه تظهر على المدى الطويل؛ مما يؤدي إلى علاقة طويلة الأجل، هذا النوع من التعاون يمكن أن يمتد إلى بلد بأكمله وحتى إلى مجموعة من البلدان مثل: برنامج EUREKA في أوروبا ويمكن أيضًا لمؤسستين متنافستين أن يمولا سويًا برنامج مشترك، أو إبرام اتفاق للبحث والتنمية دون أن يتخلى عن موقعهما الأولي في السوق (بن عزوز، 2001: 5). وتساعد التكنولوجيا في تسجيل واستغلال التراخيص، وبراءات الاختراع، والعلامات التجارية بين مختلف المؤسسات حسب الشروط الواردة في اتفاقيات الشراكة (حفصاوي، 2013: 58).

مما يُخلص إليه أن التكنولوجيا عنصر مهم وأساسي في العمل المهني والإداري للمؤسسات، حيث اتسع استخدام الإدارة الإلكترونية في المؤسسات، وهذا ما يستدعي تحسين وتطوير البنية التحتية التكنولوجية؛ لتدعيم العملية التعليمية، والبحث العلمي، والعمل الإداري في المؤسسات، وخاصة التعليمية.

4. **المجال الاقتصادي:** الجامعات قديمًا لم تكن تهدف إلى الربح بالدرجة الأولى، بقدر توجهها نحو نشر المعارف، ولكن في ظل العولمة والتطورات التابعة لها، يتوجب على الجامعات تسويق تعليمها وإمكاناتها وبرامجها ومنتجاتها وخدماتها بصورة تساعدها على جلب التمويل اللازم لها، وجذب الطلاب وخاصة للالتحاق بالبرامج المدفوعة، والتوصل إلى عقد اتفاقيات بحثية مع المؤسسات الإنتاجية بالمجتمع (دمنهوري، 2007: 19)، وتحويل الجامعة إلى مركز إنتاج معرفي وفكري عن طريق الاستثمار الأمثل للتعليم (الخليفة، 2014: 103)، وتوفير التسهيلات المادية للمبتكرين، وذوي الأفكار الإبداعية؛ لتنفيذ أفكارهم على أرض الواقع، وتحويلها لبراءات اختراع تعود على الجامعة بمصدر تمويلي (بريش،2002: 133). بالإضافة إلى استثمار رأس المال الخارجي للمؤسسة، والذي يشتمل على التحالفات والعلاقات مع المستفيدين، والشركاء، والمستثمرون،

والتعويضات، وحصة السوق، ورضا المستفيدين، والاتفاقيات والتراخيص، وعقود المفاضلة، واتفاقيات الامتياز، ومعايير الجودة، وكل ما يتعلق بالتميز والسمعة (الهلالي، 2011: 24).

وتعتبر مراكز التعليم المستمر وخدمة المجتمع أصول اقتصادية؛ لدورها الفاعل في تنمية عائد الجامعات وتشكيلها مصدر تمويل ذاتي للجامعة؛ لذا عملت كثير من الدول على تفعيل شراكة المجتمع المحلي، ومؤسساته في التخطيط لها ودعمها (عبدالستار، 2010: 1195).

ولا شك أن ذلك يعتمد بصورة رئيسية على كفاية الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في أداء وظائفها في التعليم والبحث العلمي، وخدمة المجتمع بصورة خاصة. ولعل من نافلة القول أن يقال: بأن هذه الكفاية تعتمد بصورة لا يرقى إليه الشك، على كفاية كافة أجزاء منظومة الجامعة وغيرها من مؤسسات التعليم العالي، في أدائها لمهامها بمعرفة ووعي وتقوى وخلق ومسؤولية.

الطريقة والإجراءات:

مجتمع وعينة الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في جميع مفردات الدراسة، وقد تم استخدام طريقة الحصر- المسح- الشامل والبالغ عددهم (90) أكاديميًا يشغل منصب إداري في الجامعة الإسلامية بغزة، حيث تم توزيع الاستبانة على كافة أفراد مجتمع الدراسة، وتم الحصول على (69) استبانة صالحة للتحليل بنسبة استرداد 76.7%، ويتضح فيما يلي توزيع أفراد عينة الدارسة حسب البيانات الشخصية للأفراد فيها:

جدول (**1**): توزيع أفراد عينة الدارسة حسب البيانات الشخصية (ن=**69**)

البيانات الشخصية			العدد	النسبة المئوية %
	المسمى الوظيفي	رئيس قسم	40	58.0
		نائب عميد	17	24.6
		عميد	12	17.4
	عدد سنوات الخدمة	أقل من 10 سنوات	11	15.9
		من 10-20 سنة	38	55.1
		20 سنة فأكثر	20	29.0

أداة الدراسة: تم تطوير استبانة اعتمادًا على الأدب النظري والدراسات السابقة، وتكونت الاستبانة من (34) فقرة موزعة على أربع مجالات هي: (المجال البشري، المجال المعرفي، المجال الاقتصادي، المجال التكنولوجي)، وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المبحوثين على فقرات الاستبيان.

صدق الاستبانة: يعني صدق الاستبانة تمثيلها للمجتمع المدروس بشكل جيد، أي أن الإجابات التي نحصل عليها من أسئلة الاستبيان تعطينا المعلومات التي وضعت لأجلها الأسئلة (البحر والتنجي،2014: 14)، ويوجد العديد من الاختبارات التي تقيس صدق الاستبانة، أهمها:

1- **الصدق الظاهري "صدق المحكمين"** :تم عرض الاستبانة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين، تألفت من (6) محكمين من المتخصصين في التربية والإحصاء، وقد تم الاستجابة لآراء المحكمين من حيث الحذف والتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية.

2- **صدق الاتساق الداخلي: Internal Validity** تم عمل الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة، وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة، والدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه الفقرة، كما في جدول (2).

جدول (2) معامل الارتباط بين درجة كل فقرة من فقرات الاستبانة مع الدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه

المجال	م	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (sig)	المجال	م	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (sig)
المجال البشري	1	.552**	0.000	المجال المعرفي	1	.746**	0.000
	2	.653**	0.000		2	.791**	0.000
	3	.528**	0.000		3	.743**	0.000
	4	.710**	0.000		4	.702**	0.000
	5	.536**	0.000		5	.609**	0.000
	6	.753**	0.000		6	.802**	0.000
	7	.689**	0.000		7	.747**	0.000
	8	.638**	0.000		8	.637**	0.000
المجال الاقتصادي	1	.744**			9	.688**	0.000
	2	.636**	0.000	المجال التكنولوجي	1	.797**	0.000
	3	.605**	0.000		2	.769**	0.000
	4	.731**	0.000		3	.696**	0.000
	5	.648**	0.000		4	.809**	0.000
	6	.762**	0.000		5	.876**	0.000
	7	.756**	0.000		6	.825**	0.000
	8	.816**	0.000				
	9	.664**	0.000				

	10	.571**	0.000	
	11	.621**	0.000	

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$

يتضح من جدول (2) أن جميع معاملات الارتباط دالة إحصائيًا وبدرجة قوية عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$ وبذلك تعتبر فقرات الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

3- الصدق البنائي: Structure Validity للتحقق من الصدق البنائي تم حساب معاملات الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة، والدرجة الكلية للاستبانة كما في جدول (3).

جدول (3) معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة، والدرجة الكلية للاستبانة

م	المجال	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (sig)
.1	المجال البشري	.792**	0.000*
.2	المجال المعرفي	.888**	0.000*
.3	المجال الاقتصادي	.905**	0.000*
.4	المجال التكنولوجي	.858**	0.000*

*الارتباط دال إحصائيًا عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

يتضح من جدول (3) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الاستبانة دالة إحصائيًا وبدرجة قوية عند مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$)، وبذلك تعتبر جميع مجالات الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

ثبات الاستبانةReliability: يعني الثبات استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة (البحراوي، 2018: 3)، وقد تم التحقق من ثبات استبانة الدراسة من خلال معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient وطريقة التجزئة النصفية Split Half Method والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (4) معامل ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية لقياس ثبات الاستبانة

م	المجال	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	التجزئة النصفية	
				معامل الارتباط	معامل الارتباط المعدل
.1	المجال البشري	8	0.786	0.658	0.794
.2	المجال المعرفي	9	0.879	0.892	0.944*
.3	المجال الاقتصادي	11	0.886	0.833	0.910*
.4	المجال التكنولوجي	6	0.879	0.730	0.844

	جميع مجالات الاستبانة	**34**	**0.948**	**0.922**	**0.959**

*تم استخدام معادلة جتمان، حيث أن عدد الأسئلة الفردية لا يساوي الزوجية.

يتضح من جدول (4) أن الثبات مرتفع حيث بلغت قيمة الثبات لجميع فقرات الاستبانة بطريقة ألفا كرونباخ 0.948، بينما بلغت قيمة معامل الارتباط المعدل 0.959، وهذا يعنى أن معامل الثبات مرتفع.

يستخلص من نتائج اختباري الصدق والثبات أن أداة القياس (الاستبانة) صادقة في قياس ما وضعت لقياسه، كما أنها ثابتة بدرجة كبيرة جدًا، مما يؤهلها لتكون أداة قياس مناسبة وفاعلة لهذه الدراسة ويمكن تطبيقها بثقة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة: تم تفريغ وتحليل البيانات من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS 25)، حيث تم استخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

1- النسب المئوية والتكرارات: (Frequencies & Percentages) لوصف عينة الدراسة.
2- المتوسط الحسابي، والوزن النسبي، والانحراف المعياري.
3- اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) وكذلك طريقة التجزئة النصفية؛ لمعرفة ثبات الاستبانة.
4- معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط، وقد تم استخدامه لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة.
5- اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance – ANOVA) لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين ثلاث مجموعات، أو أكثر من البيانات.

عرض نتائج الدراسة وتفسيرها ومناقشتها:

الإجابة عن أسئلة الدراسة:

1. ما واقع منظومة التعليم الجامعي في جامعات غزة في ضوء مدخل الشراكة الاستراتيجية من وجهة نظر العاملين فيها؟ للإجابة عن هذا السؤال، تم استخدام المتوسط الحسابي، والوزن النسبي، والانحراف المعياري، والترتيب.

جدول (5) المتوسط الحسابي والوزن النسبي والانحراف المعياري والترتيب لجميع مجالات الاستبانة

م	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
.1	المجال البشري	3.53	0.56	70.54	2
.2	المجال المعرفي	3.56	0.69	71.11	1
.3	المجال الاقتصادي	3.18	0.67	63.58	4
.4	المجال التكنولوجي	3.37	0.77	67.44	3

جميع فقرات الاستبانة	3.39	0.58	67.89	

يبين جدول (4) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات الاستبانة يساوي 3.39، وبذلك فإن الوزن النسبي 67.89%، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متوسطة على فقرات الاستبانة، ويُعزى ذلك إلى:

1.أهمية الشراكات بالنسبة للجامعات، حيث أصبحت أحد متطلبات تطبيق الجودة.

2.تضمن الخطة الاستراتيجية للجامعة مجالا خاصًا بالشراكات والعلاقات الخارجية؛ لإدراك الجامعة أهميتها في دعم وتطوير العملية التعليمية والبحثية .

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (داردكة ومعايعة،2014) حيث حصلت على درجة موافقة متوسطة في مستوى الموافقة على توافر الشراكة بين الجامعات الأردنية، ودراسة (ابراهيم، ومحمد،2018) التي توصلت إلى وجود قصور في تطبيق الشراكة بين الجامعات.

وقد حصل المجال " المجال المعرفي" على أعلى درجة موافقة بنسبة 71.11% وهي درجة موافقة كبيرة، ويُعزى ذلك إلى:

1- أن المعرفة هي الركيزة الاساسية التي تستند عليها أهداف الجامعات الرئيسة وهي: التدريس، البحث العلمي، وخدمة المجتمع، لذا كان لا بد من تدعيم الشراكات؛ لتبادل المعارف، والمعلومات، والخبرات بين الجامعات، والاستفادة منها على صعيدها الشخصي.

2- سعي الجامعات لعقد شراكات مع الجامعات الأخرى؛ لكي تكون على صلة واطلاع دائمين على كل ما هو جديد في مجال المعارف، والتكنولوجيا المتطورة؛ لتطبيقها في جامعاتهم، ورفع مستوى المعرفة لديهم ولطلابهم، وإكسابهم معارف لمواجهة التغيرات السريعة الحاصلة في مجتمعاتهم على كافة الأصعدة.

3- تضمن وجوب مشاركة أعضاء هيئة التدريس في المؤتمرات، والمشاريع الدولية كشرط للترقية.

4- مراعاة الجامعات لتطبيق معايير الجودة العالمية في مناهجها، وأساليب وطرق تدريسها، وسياساتها، وخططها؛ وبالتالي الارتقاء بالمستوى الأكاديمي والمهني والعلمي للمستفيدين منها.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الرويلي،2017)، التي توصلت أن أبرز مجالات تطوير التعليم الجامعي تمثلت في التوسع في إيجاد قاعدة بيانات مشتركة للبحوث العلمية، ورعاية الطلبة المتفوقين، وتطوير البرامج الأكاديمية، والاستفادة من خبرات أعضاء التدريس في خدمة مؤسسات المجتمع.

بينما حصل المجال "المجال الاقتصادي" على أقل درجة موافقة بنسبة 63.58% وهي درجة موافقة متوسطة، ويعزى ذلك إلى:

1 – إدراك إدارات الجامعات لأهمية تأمين مصادر تمويل ذاتي يعود بالدخل على الجامعة، والمحاولات التي تجريها الجامعة الإسلامية من إنتاج منتجات وبحوث تطبيقية تعود بالعائد المالي عليها، إلا أن هذه الجهود لا تكفي لمواجهة متطلبات تمويل العملية التعليمية.

2- صعوبة وضع الجامعات المالي أثر بشكل واضح على تغطية نفقات أعضاء هيئة التدريس؛ لتشجيعهم على المشاركة في عمليات التبادل الأكاديمي، والبعثات، والمشاركة في المؤتمرات الخارجية.

3- طبيعة النظام السياسي في محافظات غزة؛ أدى إلى عزوف المانحين عن دعم القطاعات الحيوية كقطاع التعليم، وقلة المشاريع البحثية الدولية الممولة.

4-الاقتصاد المتدهور في قطاع غزة، وقلة الإمكانيات المادية المتاحة أثر سلبًا على مجالات الحياة.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (العزب،2018) التي توصلت إلى أن الشراكة هي ناتج توجهات سريعة ومتلاحقة في أسواق العمل؛ أدت إلى ظهور أعمال تتطلب مهارات مهنية معينة، تستلزم تنمية المهارات المهنية وتجديدها.

تحليل فقرات مجال المجال البشري : للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (5): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لفقرات مجال " المجال البشري "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
1.	تستفيد الجامعة من خبرات خبرائها الداخليين في تطوير الشراكة بين الجامعات.	3.87	0.86	77.39	2
2.	تستفيد الجامعة من خبرات الخبراء الخارجيين في تطوير الشراكة بين الجامعات.	3.46	0.74	69.28	6
3.	تستقطب الجامعة الكفاءات المتميزة من خارج الجامعة للمشاركة في التدريس.	3.64	0.87	72.75	4
4.	تسهل الجامعة عملية جذب الطلبة الدوليين.	3.14	1.03	62.90	7
5.	تعقد الجامعة اتفاقيات شراكة مع مؤسسات خارجية لتطوير قدرات مواردها البشرية.	3.93	0.77	78.55	1
6.	توفر الجامعة مكافآت مادية ومعنوية لتشجيع عملية التبادل الأكاديمي.	2.84	1.16	56.81	8
7.	تعقد الجامعة برامج تدريبية مشتركة لرفع كفايات ومهارات الإداريين والأكاديميين داخلها.	3.72	0.84	74.49	3
8.	تهتم الجامعات الشريكة في عمل دورات تدريبية مستمرة مشتركة لأعضاء هيئة التدريس والإداريين لديها.	3.61	0.77	72.17	5

يبين جدول (5) حصول الفقرة " تعقد الجامعة اتفاقيات شراكة مع مؤسسات خارجية لتطوير قدرات مواردها البشرية" على أعلى درجة موافقة بنسبة 78.55%، ويعزى ذلك إلى:

1. إيمان الجامعة بأهمية العنصر البشري داخلها وأهمية ما يمتلك من رأس مال فكري، وبأنه عنصر التطوير والإبداع داخل المؤسسة التعليمية؛ وبالتالي ضرورة تطويره لينعكس إيجابا على أدائها ورفع جودة مخرجاتها.
2. تضمن خطة الجامعة الاستراتيجية مجالاً خاصًا بتطوير الموارد البشرية لديها.
3. تنفيذ مشاريع دولية مشتركة مع الجامعة؛ لتطوير قدرات الكادر البشري مثل: المشروع الفنلندي، ومشاريع أراسموس بلس.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (باتريسيو وأخرون،2018) التي أكدت أن الاهتمام بالعنصر البشري يتطلب المواءمة بين الدوافع الفردية ومصالح المؤسسة، باعتبار أهميتها لتطوير أداء المؤسسة.

بينما حصلت الفقرة "توفر الجامعة مكافآت مادية ومعنوية لتشجيع عملية التبادل الأكاديمي" على أقل درجة موافقة بنسبة 56.81%. ويعزى ذلك إلى:

1- الاقتصاد وما تبعه من ضائقة مالية شديدة على الجامعات، حالت دون توفير مبالغ مالية مكافآت لأعضاء هيئة التدريس المشاركين في عملية التبادل الأكاديمي مع الجامعات الأخرى.

2- أن الخطة الاستراتيجية للجامعات لا تتضمن توفير موازنة خاصة بعملية التبادل الأكاديمي.

- تحليل فقرات مجال المجال المعرفي: للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، والوزن النسبي والترتيب، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم **(6)**: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لفقرات مجال " المجال المعرفي "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
.1	توجد قاعدة بيانات شاملة متاحة للجميع في الجامعة.	3.91	0.98	78.26	2
.2	توجد زاوية بحوث تطبيقية مشتركة لتلبية احتياجات المجتمع.	3.48	0.90	69.57	7
.3	تعقد ندوات علمية وثقافية للطلبة والأكاديميين في الجامعات المشاركة.	3.49	0.90	69.86	6
.4	تطبق الجامعة معايير الجودة في التعليم ومراقبة الأنشطة المشتركة مع المؤسسات الأخرى.	3.70	0.79	73.91	5
.5	تخضع برامج الجامعة للتقييم من قبل منظمات المعايرة الدولية.	3.84	0.98	76.81	3
.6	توفر الجامعة المتطلبات المادية والمالية للتشجيع على إجراء البحوث التطبيقية.	2.94	1.22	58.84	9
.7	تسعى الجامعة لاعتماد برامج دراسية مشتركة مع المؤسسات الشريكة.	3.93	0.77	78.55	1

.8	تمتلك الجامعة فرق بحثية مشتركة مُشكلة من جامعات محلية ودولية.	3.77	0.93	75.36	4
.9	تمتلك الجامعة مراكز لتسجيل أفكار الباحثين وبراءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية.	2.94	1.12	58.84	8

يبين جدول (6) حصول الفقرة " تسعى الجامعة لاعتماد برامج دراسية مشتركة مع المؤسسات الشريكة " على أعلى درجة موافقة بنسبة 78.55%، ويعزى ذلك إلى:

1- سعي الجامعات للاستفادة من خبرات وتجارب الجامعة المناظرة بشكل يتوافق مع رؤيتها وأهدافها وخططها الاستراتيجية.

2- توقيع الجامعة لعدد من الاتفاقيات لتنفيذ برامج مشتركة مثل: برنامج الدكتوراه في إدارة الأعمال، وبرنامج الإدارة التربوية مع جامعة الأقصى، وبرامج تأهيل القبالة مع وزارة الصحة، والمجلس النرويجي، وبرنامج إدارة الأزمات والكوارث، وغيرها.

بينما حصلت الفقرة "توفر الجامعة المتطلبات المادية والمالية؛ للتشجيع على إجراء البحوث التطبيقية" على أقل درجة موافقة بنسبة 58.84%، ويُعزى ذلك إلى:

1-الاقتصاد المتدهور يحول دون إمكانية توفير الأماكن والأدوات اللازمة لإجراء البحوث التطبيقية.

2- أن الموازنة المخصصة لتنفيذ الخطط الاستراتيجية للجامعات تستهدف تنفيذ البنود الأكثر أهمية وذات أولوية كبيرة بالنسبة لها.

3- ضعف الاستفادة من القطاع الخاص في دعم الأبحاث العلمية.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (محمد،2017) التي توصلت إلى أنه لتحقيق الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص؛ يتطلب توفير العديد من المتطلبات المادية، والبشرية.

- تحليل فقرات مجال المجال الاقتصادي :للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوزن النسبي، والترتيب، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (7): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لفقرات مجال " المجال الاقتصادي "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
.1	توفر الجامعة مصادر تمويل إضافية تسهم في دعم ميزانيتها لتطوير برامجها.	2.94	1.06	58.84	8
.2	توجد دائرة متخصصة تهتم بتسويق برامج الجامعة ومشاريعها.	3.36	1.18	67.25	4
.3	تدير الجامعة مشاريع بحثية ممولة بالشراكة مع جامعات أخرى.	3.61	0.88	72.17	2
.4	توفر الجامعة حوافز مادية ورواتب مناسبة للعاملين مما يؤثر إيجابيا على	2.64	1.11	52.75	11

	أدائهم.				
.5	تشترك الجامعة في تطوير مشاريع مشتركة ذات مردود مادي كالحاضنات العلمية.	3.28	0.97	65.51	6
.6	توجد هيئة تشرف على برامج الشراكة في مراكز خدمة المجتمع والتعليم المستمر التابعة للجامعة من حيث: التخطيط والإشراف والتنسيق والتنفيذ.	3.70	0.79	73.91	1
.7	توجد سياسات تمويلية واضحة لأنشطة وبرامج مراكز خدمة المجتمع والتعليم المستمر.	3.30	0.96	66.09	5
.8	تفعل الجامعة الشراكة بين الإعلام والتعليم من خلال البرامج والقنوات الإعلامية المتنوعة التي تدعم برامج التعليم الجامعي.	3.17	1.06	63.48	7
.9	تسمح الجامعة للمؤسسات الشريكة باستثمار مساحاتها ومرافقها مقابل مبالغ مالية تسهم في تطوير برامجها التربوية.	2.90	0.88	57.97	9
.10	تربط الجامعة بين المناهج، والبرامج التعليمية المشتركة، واحتياجات سوق العمل.	3.41	0.83	68.12	3
.11	تمنح الجامعة تراخيص للمؤسسات الصناعية؛ لاستثمار الأفكار الإبداعية وبراءات الاختراع؛ وتحويلها إلى منتجات صناعية مقابل عائد مادي للجامعة.	2.67	1.04	53.33	10

يبين جدول (7) حصول الفقرة " توجد هيئة تشرف على برامج الشراكة في مراكز خدمة المجتمع والتعليم المستمر التابعة للجامعة من حيث التخطيط والإشراف والتنسيق والتنفيذ" على أعلى درجة موافقة بنسبة 73.91%، ويعزى ذلك إلى:

1. إدراك الجامعة لأهمية وجود هيئة في رأس سلم الهيكل التنظيمي تعنى بالشراكات وتتابع تنفيذ الاتفاقات الموقعة مع المؤسسات الشريكة، وترتبط مباشرة برئاسة الجامعة.
2. وجود ممثلين لهذه الهيئة داخل كليات ومراكز الجامعة؛ لمتابعة بنودها الواردة في الاتفاقيات.

بينما حصلت الفقرة" توفر الجامعة حوافز مادية، ورواتب مناسبة للعاملين؛ مما يؤثر إيجابًا على أدائهم" على أقل درجة موافقة بنسبة 52.75%، ويُعزى ذلك إلى:

1. الضائقة المالية التي تواجه الجامعات، بسبب الحصار الاقتصادي المستمر منذ 13 عامًا.
2. انقطاع الدعم الحكومي عن الجامعة الإسلامية منذ سنوات عديدة؛ بسبب الانقسام السياسي، والذي حرم الجامعة من مخصصات قيمتها تزيد عن عشرين مليون دولار.

- تحليل فقرات مجال المجال التكنولوجي

للإجابة عن هذا السؤال، تم استخدام المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوزن النسبي والترتيب، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (8): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لفقرات مجال " المجال التكنولوجي "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
.1	توفر الجامعة صفوف افتراضية خاصة للتواصل وتبادل المنفعة مع الجامعات الأخرى.	3.04	1.01	60.87	6
.2	توجد قنوات تواصل اجتماعي وإلكتروني فاعلة ومتطورة بين إدارات الجامعات المتشاركة.	3.65	0.95	73.04	1
.3	تتبادل الجامعة الخبرات مع الجامعات الشريكة في تطوير البنية التقنية، والتعليم الإلكتروني، والتعليم المفتوح.	3.64	0.64	72.75	2
.4	تقدم الجامعة خدمات واستشارات تربوية، وبرامج تعليمية مشتركة من خلال بوابة إلكترونية تفاعلية.	3.35	0.97	66.96	4
.5	يستفيد كل طرف مما يمتلكه الطرف الشريك من تجهيزات، ومعامل، وأدوات، وتقنيات حديثة في تطوير العملية التعليمية.	3.43	0.95	68.70	3
.6	تستفيد الجامعة من البرامج الحاسوبية الخاصة بالجامعات الأخرى في تطوير برامجها.	3.12	1.23	62.32	5

يبين جدول (8) حصول الفقرة " توجد قنوات تواصل اجتماعي وإلكتروني فاعلة ومتطورة بين إدارات الجامعات المتشاركة " على أعلى درجة موافقة بنسبة 73.04%، ويُعزى ذلك إلى:

1- الانتشار الهائل والكبير للتكنولوجيا، واعتماد كافة المؤسسات على الوسائل التكنولوجية سواء في الإدارة، أو في التدريس.

2- تعتبر وسيلة فاعلة لتواصل الجامعة مع الجامعات الشريكة المحلية والدولية؛ نظرًا لبعد المسافة، وصعوبة مغادرة القطاع.

3- توفير الوقت والجهد لصالح العمل الجامعي عن طريق التواصل عبر وسائل إلكترونية متعددة.

وتتفق مع دراسة (جوتيريز، ورومان، وسانشيز،2018) التي أظهرت أن جميع أفراد عينة الدراسة يستخدمون الانترنت والوسائل التكنولوجية للتواصل، ويستخدمون بشكل كبير أدوات أساسية للتعاون والتفاعل، كالبريد الإلكتروني وغيره، حيث جاءت بنسبة (80.95%) أي بدرجة مرتفعة.

بينما حصلت الفقرة " توفر الجامعة صفوف افتراضية خاصة للتواصل وتبادل المنفعة مع الجامعات الأخرى " على أقل درجة موافقة بنسبة 60.87%. ويعزى ذلك إلى:

1- أن عددًا كبيرًا من العاملين في الجامعة الإسلامية متقدمون في السن؛ وبالتالي هناك صعوبة تواجههم في التعامل مع بعض الاتجاهات الحديثة في الإدارة والتدريس والتي تعتمد بشكل كبير على التكنولوجيا كالصفوف الافتراضية، وغيرها.

2- أن بيئة قطاع غزة التي يتعذر فيها توفير الكهرباء لأكثر من اثنتي عشرة ساعة يوميًا، وضعف البنية التحتية لخطوط الانترنت من حيث ضعف السرعة والانقطاع المتكرر؛ أدى إلى إضعاف دافعية المعلمين على استخدام وتطبيق تقنيات التواصل التكنولوجي.

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقدير أفراد العينة لمدى توافر مجالات الشراكة الاستراتيجية تعزى لمتغيرات (المسمى الوظيفي، سنوات الخدمة)؟ للإجابة عن هذا السؤال تم اختبار الفرضيتين التاليتين:

- **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد العينة حول مدى توافر مجالات الشراكة الاستراتيجية لدى منظومة التعليم الجامعي في جامعات غزة تُعزى لمتغير المسمى الوظيفي (رئيس قسم، نائب عميد ، عميد).**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار "التباين الأحادي "، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول **(8)**: نتائج اختبار " التباين الأحادي " – المسمى الوظيفي

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	مستوى الدلالة
المجال البشري	بين المجموعات	1.275	2	0.637	2.071	0.134
	داخل المجموعات	20.315	66	0.308		
	المجموع	21.590	68			
المجال المعرفي	بين المجموعات	1.318	2	0.659	1.411	0.251
	داخل المجموعات	30.830	66	0.467		
	المجموع	32.148	68			
المجال الاقتصادي	بين المجموعات	1.638	2	0.819	1.858	0.164
	داخل المجموعات	29.089	66	0.441		
	المجموع	30.727	68			
المجال التكنولوجي	بين المجموعات	0.836	2	0.418	0.702	0.499

	داخل المجموعات	39.284	66	0.595		
	المجموع	40.119	68			
المجالات بشكل عام	بين المجموعات	1.098	2	0.549	1.665	0.197
	داخل المجموعات	21.767	66	0.330		
	المجموع	22.866	68			

من النتائج الموضحة في جدول (8) تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار"التباين الأحادي" أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لجميع المجالات، وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة تُعزى إلى متغير المسمى الوظيفي. ويعزى ذلك إلى:

1- أن العاملين في الجامعات على اختلاف مسماهم الوظيفي يعملون في بيئة عمل واحدة؛ وبالتالي على دراية تامة ومشاركة في ما تمارسه الجامعة من أنشطة، ومشاريع، وشراكات مع الجامعات الأخرى.

2- أن أهداف وأنشطة الشراكات تستهدف جميع العاملين من إداريين وأعضاء هيئة تدريس؛ لإعطائهم الفرصة لتطوير أدائهم أكاديميًا ومهنيًا وإداريًا دون تمييز.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد العينة حول مدى توافر مجالات الشراكة الاستراتيجية لدى منظومة التعليم الجامعي في جامعات غزة تُعزى لمتغير سنوات الخدمة(أقل من**10**سنوات، من**10**سنوات إلى أقل من**20**سنوات،**20**سنة فأكثر).

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار "التباين الأحادي "، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (**8**): نتائج اختبار " التباين الأحادي " – سنوات الخدمة

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	مستوى الدلالة
المجال البشري	بين المجموعات	0.586	2	0.293	0.921	0.403
	داخل المجموعات	21.003	66	0.318		
	المجموع	21.590	68			
المجال المعرفي	بين المجموعات	1.541	2	0.771	1.662	0.198
	داخل المجموعات	30.607	66	0.464		
	المجموع	32.148	68			
المجال الاقتصادي	بين المجموعات	0.159	2	0.079	0.171	0.843
	داخل المجموعات	30.568	66	0.463		

	المجموع	30.727	68			
المجال التكنولوجي	بين المجموعات	1.818	2	0.909	1.566	0.216
	داخل المجموعات	38.301	66	0.580		
	المجموع	40.119	68			
المجالات بشكل عام	بين المجموعات	0.609	2	0.305	0.903	0.410
	داخل المجموعات	22.257	66	0.337		
	المجموع	22.866	68			

من النتائج الموضحة في جدول (8) تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار" التباين الأحادي " أكبر من مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لجميع المجالات وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة تُعزى إلى متغير سنوات الخدمة. ويعزى ذلك إلى:

1. أن العاملين في الجامعة تسري عليهم جميعًا أنظمة وبرامج الجامعة؛ وبالتالي ما تتضمنه الشراكات وتبعاتها تسري عليهم جميعًا، بغض النظر عن سنوات خدمتهم.
2. أن الجامعة تعقد شراكات تعمل على تطوير أداء العاملين لديها دون النظر لسنوات خدمتهم، باعتبارهم جسمًا أكاديميًا متكاملا لا يمكن تجزئته، سواء يمتلكون سنوات خدمة كثيرة أم قليلة.

3.ما التصور المقترح لتطوير منظومة التعليم الجامعي ضمن مبدأ الشراكة الاستراتيجية في جامعات غزة؟

لما كانت الدراسة قد توصلت في جانبها الميداني إلى الحاجة لتطوير منظومة التعليم الجامعي باستخدام مدخل الشراكة الاستراتيجية بين الجامعات بشكل تفصيلي؛ وأهميتها في إنجاح العملية التعليمية والارتقاء بها؛ فقد اجتهد الباحثون في الوصول إلى تصور مقترح لتطوير منظومة التعليم الجامعي باستخدام مدخل الشراكة الاستراتيجية في جامعات غزة، يشمل المجالات الرئيسة للشراكة الاستراتيجية المطلوب توافرها من أجل انفتاح المؤسسات التعليمية فيما بينها، وتبادل الخبرات والتجارب، والارتقاء بالعملية التعليمية إلى أعلى مستوياتها، وجاءت هذه المجالات على النحو التالي:

المجال البشري، المجال المعرفي، المجال التكنولوجي، المجال الاقتصادي.

خطوات بناء التصور المقترح:

1.الاطلاع على الأدبيات السابقة.

2.تحديد نقاط الضعف، وأدنى الفقرات في كل مجال من مجالات الدراسة الأربعة.

3.صياغة الأهداف العامة للتصور المقترح.

4.عرض التصور على مجموعة من الخبراء والأكاديميين؛ لأخذ ملاحظاتهم.

5.إجراء التعديلات المطلوبة وعرضها مرة أخرى؛ لأخذ الموافقة النهائية.

مكونات التصور المقترح:

يشمل التصور المقترح أربعة أهداف أساسية ينبثق منها أهداف فرعية أخرى وهي:

1- بناء القدرات الإدارية والأكاديمية لدى العاملين في الجامعة.

2- تعزيز الإبداع والابتكار، والبحث العلمي في الجامعة.

3- تعزيز عمليات التواصل بين الجامعات.

4- تطوير الأداء المالي للجامعة.

الهدف الأول: بناء القدرات الإدارية والأكاديمية لدى العاملين في الجامعة، وذلك من خلال:

1.تنمية الأكاديميين والإداريين مهنيًا وإداريًا.

2.تعزيز المشاركة في عمليات التبادل الأكاديمي مع الجامعات المحلية والدولية.

3.توفير الوسائل والأساليب التي تواكب التقدم التكنولوجي، وتساعدهم في تطوير قدراتهم المهنية.

4.تعزيز مشاركة أكاديميي الجامعة في المؤتمرات، والندوات العلمية؛ من أجل تبادل الأفكار والمعارف والتجارب.

5.توفير مصادر المعارف والمعلومات التي تستهدف مجالات عمل الجامعة.

6.تشكيل قاعدة تدريب للأكاديميين؛ لتزويدهم بأدوات الاحتراف للنجاح في العمل الأكاديمي.

الهدف الثاني: تعزيز الإبداع والابتكار والبحث العلمي في الجامعة، وذلك من خلال:

1.تطوير مجلة الجامعة، وتعزيز المكانة الدولية لها.

2.زيادة النشر العلمي، والأبحاث النوعية في المجلات العلمية العالمية؛ لتحسين سمعة الجامعة؛ مما يشجع الجامعات الأخرى على عقد شراكات معها.

3.عقد مؤتمرات دورية لنشر الأبحاث العلمية لأعضاء التدريس لديها؛ وللجامعات الشريكة.

4.تعزيز البحوث التطبيقية المنتجة؛ وبراءات الاختراع.

5.تعزيز التنسيق والتكامل بين مراكز البحث العلمي في الجامعات المتشاركة، والاستفادة من الإمكانات المتاحة.

6.توفير حاضنة داعمة للباحثين المتميزين.

7.الاهتمام بالممارسات التسويقية للأبحاث التطبيقية لأعضاء الهيئة التدريسية، والطلبة بين الجامعات المشاركة.

8.توفير قواعد بيانات ومستودعات مشتركة للبحوث العلمية المحلية والعالمية.

الهدف الثالث: تعزيز عمليات التواصل بين الجامعات المتشاركة، وذلك من خلال:

1. توظيف الاتفاقات مع الجامعات الخارجية الشريكة في تطوير العملية التعليمية، وتشجيع الابتعاث الخارجي.
2. تنظيم لقاءات وزيارات تبادلية باستمرار بين العاملين في الجامعات؛ ليتيح لهم الاطلاع بشكل مستمر على تنفيذ أنشطة الشراكة، والاستفادة من خبراتهم وتجاربهم.
3. تطوير وتحديث الأساليب التقنية المستخدمة في عمليات التواصل بشكل يلائم التطورات التكنولوجية المستمرة مثل: الصفوف الافتراضية، وغيرها.
4. تنويع البرامج الأكاديمية النوعية التي تطرحها.

الهدف الرابع: تطوير الأداء المالي للجامعة، وذلك من خلال:

1. توفير مصادر تمويلية ذاتية للجامعة.
2. توفير التمويل لتحديث برامج الجامعة، وخططها عبر عقد شراكات مع جامعات أخرى تساهم في هذا التمويل.
3. رفع الميزانيات المخصصة للبرامج، والأنشطة الإنتاجية في الجامعة؛ مما يعود بالمنفعة المادية عليها.
4. التشبيك مع مؤسسات المجتمع المدني، ورجال الأعمال، والجهات التمويلية الأجنبية؛ للمساهمة في تمويل بعض البرامج في الجامعة.
5. تعزيز عمليات التسويق الداخلي والخارجي للبرامج الأكاديمية والبحثية.
6. تعزيز فاعلية المراكز البحثية، والنوعية المشتركة، بحيث يحقق عائدًا ماليًا.

متطلبات تطبيق التصور وآلياته: إن أي تصور مستقبلي يتم تطويره لا بد وأنه يتطلب مقومات نجاح تعزز من فرص تطبيقه، وتسهم في نقله من نظرية الطرح إلى واقعيته، إلا أن أي مقترحات تطويرية تواجهها العديد من التحديات والمعيقات، لا سيما وأن أي تغيير يتطلب خطوات لتحقيقه ويحتاج إلى وقت لإقناع العاملين به؛ لذا سيعرض الباحثون المعيقات المتوقعة، ثم طرق التغلب عليها من خلال طرح متطلبات، وآليات تطبيق هذا التصور.

أهم المعيقات المتوقعة عند تنفيذ التصور المقترح:

1. **المعيقات البشرية:** عدم توافر الوقت الكافي لدى العاملين في الجامعة لتلقي التدريبات التي تُعنى ببناء قدراتهم، وتعنت بعض العاملين وعدم رغبتهم في تلقي التدريبات نظرًا لاعتقادهم بأنهم يمتلكون قدر كبير من المهارات. بالإضافة إلى تخوف البعض من مغادرة القطاع للمشاركة في عمليات التبادل الأكاديمي؛ بسبب الوضع السياسي الصعب.

2. **المعيقات المالية:** تقليص الحصة المالية لبعض الجامعات من الدعم الحكومي، وانخفاض تمويل الجهات الأجنبية الداعمة لبرامج الجامعات، والضائقة المالية الشديدة التي تمر بها جامعات غزة منذ عدة سنين، والوضع الاقتصادي المتدهور الذي يمر به سكان قطاع غزة.
3. **المعيقات السياسية:** الحصار السياسي والعسكري على قطاع غزة، ومنع الباحثين وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات من المشاركة في المؤتمرات الخارجية؛ وعمليات التبادل الأكاديمي.
4. **المعيقات الثقافية:** عدم اهتمام المجتمع المحلي، ورجال الأعمال بمجال البحث العلمي والإبداع والابتكار، وجهلهم بأهمية تطبيق الأبحاث العلمية واستثمارها بشكل جيد، وتركيز اهتمامهم حول المشاريع الاقتصادية المتداولة. بالإضافة إلى تركيزهم حول الربح المادي بالمركز الأول دون الاهتمام بمجال خدمة المجتمع علميًا وثقافيًا.

متطلبات تطبيق التصور وسبل التغلب على المعيقات:

1. متطلبات متعلقة بالجامعة:

- زيادة موازنة البحث العلمي في الجامعة، وخاصة الأبحاث التطبيقية.
- استثمار إمكاناتها البشرية، والمادية، والبحثية بشكل أكبر.
- إشراك كافة فئات المجتمع؛ لإيجاد حلول للأزمات التي تمر بها الجامعة.
- تطوير أساليب التواصل مع الممولين الخارجيين؛ لجذب التمويل لبرامج الجامعة.
- تطوير خططها الاستراتيجية وبرامجها لتوسيع عمليات الشراكة.
- تحديد احتياجات المجتمع المحلي، وتضمين مشكلاته في الأبحاث التطبيقية.
- عمل حملة إعلامية كبيرة وشاملة؛ لتوعية المجتمع حول أهمية عملية الشراكة على الجامعات والمجتمع ككل.
- تسويق الاختراعات والأفكار الإبداعية التي تم إنتاجها في الجامعة مقابل مردود مادي يسهم في تطوير برامجها.
- تطوير الجامعة وتحديثها لعمليات التواصل بينها وبين الجامعات الشريكة، والمجتمع المحلي.
- إنشاء برامج نوعية وتخصصات نادرة تلائم ميول الطلبة، وسوق العمل.
- تسهيل الجامعة لإجراءات التبادل الأكاديمي لأعضاء هيئة تدريسها، ومنحهم إجازات مدفوعة الأجر؛ للتفرغ للمشاركة في المؤتمرات والأبحاث العلمية المشتركة.
- الاهتمام بالحوافز المادية والمعنوية لأعضاء هيئة التدريس والباحثين؛ لتشجيعهم على ترجمة أفكارهم الإبداعية إلى مشاريع إنتاجية.

2. متطلبات متعلقة بالمجتمع المحلي:

- تعزيز الشراكة مع الجامعات، وتمويل الأبحاث العلمية وتحويلها لمشاريع إنتاجية وتطبيقية.
- مشاركة الجامعات في التدريبات، والندوات، واللقاءات التي تعقدها في سبيل خدمة المجتمع.
- إنشاء صندوق لدعم الجامعات وبرامجها في مجال التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع.
- تكوين لجنة مشتركة من إدارة الجامعة، وممثلين عن المجتمع المحلي للاستشارات، ولبحث وحل المشكلات التي تواجه الجامعات، والمجتمع المحلي بالتساوي.
- عقد مسابقات بحثية وتوفير حوافز مادية ومعنوية لأفضل الأبحاث المجتمعية التي تضع حلولا جذرية لمشكلات المجتمع.
- زيادة اهتمام مؤسسات المجتمع المحلي بقضايا التعليم العالي، والتركيز بشكل أكبر على أهمية الجامعات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وضرورة توطيد العلاقة بينهم.
- إنشاء مراكز تطوير رأس المال الفكري، وتعليم التفكير الإبداعي لجميع فئات المجتمع بشكل يخدم المجتمع والجامعة، ويعمل على تحسين وتطوير خدماتهما، وحل مشكلاتهما.

آليات تنفيذ التصور المقترح:

1. صياغة التصور المقترح في صورة خطة تشغيلية تتضمن أنشطة التصور، وبرامجه، وجهات التنفيذ، والوقت المحدد، ووضع محددات للأداء المتوقع في ضوء الرسم الهيكلي للتصور.
2. وضع خطة للرقابة على تنفيذ التصور يقسم إلى مراحل، ويسند إلى كل جهة موكلة إليها تنفيذ التصور إجراء الرقابة على المهام المسندة لها.
3. التركيز على إعداد التقارير الختامية المرتبطة بخطة تنفيذ التصور المقترح.
4. إجراء تقييم مرحلي وختامي لكل مرحلة من مراحل تنفيذ التصور، ووضع التوصيات الملائمة لتعديل المسار، وإمداد الجامعات بالتغذية الراجعة.

النتائج:

1. المتوسط الحسابي لجميع فقرات الاستبانة يساوي 3.39 وبذلك فإن الوزن النسبي 67.89%، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متوسطة.
2. حصل المجال "المجال المعرفي" على أعلى درجة موافقة بنسبة 71.11% وهي درجة موافقة كبيرة.
3. حصل المجال "المجال الاقتصادي" على أقل درجة موافقة بنسبة 63.58% وهي درجة موافقة متوسطة.
4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة تُعزى إلى متغير المسمى الوظيفي.
5. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة تُعزى إلى متغير سنوات الخدمة.

التوصيات

1. دراسة التصور المقترح والاستفادة منه في التخطيط؛ لتطوير منظومة التعليم الجامعي في جامعات غزة.
2. يجب على إدارات الجامعات إعادة النظر في هيكلة مقررات التعليم الجامعي، وربطها بالأنشطة الإنتاجية.
3. دعم البنية التحتية والتوسع في آليات التشجيع؛ من أجل تحقيق شراكة فاعلة في البحث العلمي، وتأسيس نظام للتعاون على المستوى التنظيمي، وتأسيس نظام مرن للشراكة.
4. تدعيم جهود التواصل والتكامل مع مؤسسات المجتمع بالقطاع الخاص والحكومي؛ لتطوير كافة أجزاء وبرامج منظومة التعليم الجامعي.
5. وضع خطط لتنمية وتطوير الموارد البشرية والمادية للجامعة، والتشجيع على الإبداع من خلال التفكير الإيجابي، وتوليد الأفكار والابتكار.

المراجع:

1. إبراهيم، محمود ومحمد، محمد (2018)، تفعيل الشراكة بين كلية التربية جامعة نجران ومؤسسات التعليم قبل الجامعي في ضوء خبرات بعض الدول، مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي، جامعة نجران، السعودية، مج (38)، ع (1)، ص 73– 100.
2. البحر، غيث والتنجي، معن (2014)، التحليل الإحصائي للاستبيانات باستخدام برنامج **IBM SPSS Statistics** ، مركز سبر للدراسات الإحصائية والسياسات، ط1.
3. البحراوي، سيد (2018)، دليل الباحثين في كيفية قراءة نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج **SPSS** وكيفية التعليق على النتائج، ط 1، مصر.
4. البرعي، محمد والتويجري، محمد (1993)، معجم المصطلحات الإدارية، مكتبة العبيكان، الرياض.
5. بريش، محمد (2002)، دور التعليم العالي في تكوين العقلية العلمية والملكية الفكرية وتنمية حوافز البحث والنمو المعرفي، مجلة الجامعة، اتحاد جامعات العالم الإسلامي، ع (3)، ص 130– 152.
6. بعلوشة، محمود (2013)، واقع الشراكة بين إدارات مدارس المرحلة الأساسية والمنظمات غير الحكومية في محافظات غزة وسبل تطويره، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
7. بن عزوز، محمد (2001)، الشراكة الأجنبية في الجزائر واقعها وآفاقها، رسالة ماجستير غي منشورة، جامعة الجزائر.
8. التقرير التشخيصي (2019): سلسلة تقارير تشخيص الواقع الراهن، الجامعة الإسلامية، غزة

9. حفصاوي، نورة (2013)، دور الشراكة في نقل التكنولوجيا للمؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة مؤسسة "مصبرات الجنوب"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي، الجزائر.

10. الخليفة، عبد العزيز (2014)، صيغة مقترحة لتفعيل الشراكة المجتمعية للجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية أنموذجا، مجلة رسالة التربية وعلم النفس، مج (46)، ص 97- 123.

11. خليل، محاسن وخالد، إيمان والشيباني، صفية (2018)، معوقات الشراكات الدولية في التعليم العالي: دراسة حالة مشروع الشراكة التعليمي بين كلية الإدارة والأعمال في جامعة الأميرة نورة بالسعودية وجامعة مدينة دبلن بإيرلندا، مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن بالسعودية، مج (38)، ع (3)، ص 43- 69.

12. داردكة، أمجد ومعايعة، عادل (2014)، الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص ومعوقات تطبيقها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك- الأردن، المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي، ع (7)، مج (15)، ص 97- 123.

13. دمنهوري، زهير (2007)، توجهات التطوير المستقبلية لإعادة هيكلة وتنظيم وكالة الجامعة للتطوير على ضوء الخطة الاستراتيجية للجامعة والاتجاهات العالمية الحديثة لتطوير التعليم العالي، جامعة الملك عبد العزيز، ص2- 66، مرفق على موقع www.kau.edu.sa/dsr

14. الرويلي، نواف (2017)، مجالات تطوير التعليم الجامعي في بعض الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس: دراسة ميدانية، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، ع (29)، مج (10)، ص 79- 112.

15. سعيد، حليمة (2017)، تطوير العمل المؤسسي من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر الدولي حول الإدارة العامة تحت الضغط، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله- فلسطين، من 3-5/7/2017.

16. سملالي، يحضية (2005)، أثر التسيير الاستراتيجي للموارد البشرية وتنمية الكفاءات على الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

17. الشدي، إبراهيم (1993)، دراسة تقويمية لمدى استفادة النظام التعليمي في المملكة العربية السعودية من الخطط التربوية للمنظمات الدولية والإقليمية، مجلة رسالة الخليج العربي، الرياض، ع (69)، مج (19)، ص 229- 241.

18. الصالح، عثمان (2012)، تنافسية مؤسسات التعليم العالي، مجلة الباحث، ع(10)، جامعة المجمعة، السعودية، ص297–310.

19. صباح، غربي (2014)، دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي – دراسة تحليلية لاتجاهات القيادات الإدارية في جامعة محمد خيضر ببسكرة، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

20. عبد الستار، رضا (2010)، الشراكة في مجال تعليم الكبار من أجل تحقيق أهداف التعليم للجميع، المؤتمر السنوي الثامن لمركز تعليم الكبار " المنظمات غير الحكومية وتعليم الكبار في الوطن العربي: الواقع والرؤى المستقبلية"، جامعة عين شمس، 24–26 أبريل، ص 1149–1165.

21. العزب، خالد (2018)، دور الشراكة كمدخل استراتيجي في تحقيق الميزة التنافسية بين المؤسسات التعليمية، أطروحة دكتوراه، جامعة إب، اليمن.

22. عودة، فراس (2010)، واقع إدارة المعرفة في الجامعات الفلسطينية وسبل تدعيمها، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.

23. فرفار، سامية (2013)، دور الشراكة الأجنبية في تحقيق الرضا الوظيفي لدى المورد البشري في المؤسسة الجزائرية، مجلة معارف، جامعة البويرة، ع (14)، مج(8)، ص26– 36.

24. القاسم، ليلى والنويصر، أسماء (2018)، الشراكة المجتمعية في تمويل برامج التعليم المستمر في الجامعات السعودية، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسان، ع (39)، ص 250–266.

25. القرني، علي (2009)، متطلبات التحول التربوي في مدارس المستقبل الثانوية بالمملكة العربية السعودية في ضوء تحديات اقتصاد المعرفة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم القرى، السعودية.

26. المالكي، طلال (2013)، المشاركة المجتمعية، مرفق على موقع https://nyuad.nyu.edu/ar/about/community-engagement.html

27. محمود، سعيد ومرسي، سعيد (2005)، الشراكة التربوية بين الأسرة والمدرسة مدخل جديد لتطوير التعليم الابتدائي، مجلة كلية التربية بجامعة الزقازيق، القاهرة، ع (51)، ص 173– 217.

28. المزين، سليمان وصبيح، لينا (2014)، معوقات تفعيل الشراكة المجتمعية في الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة وسبل الحد منها، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، ع (9)، مج (29)، ص 1763– 1786.

29. المقادمة، عبد الرحمن (2013)، دور الكفاءات البشرية في تحقيق الميزة التنافسية- دراسة حالة الجامعة الإسلامية بغزة"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.

30. المنيع، محمد (2002)، متطلبات الارتقاء بمؤسسات التعليم العالي لتنمية الموارد البشرية في المملكة العربية السعودية، ورقة عمل مقدمة للندوة الدولية حول "الرؤى المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام **2019**، الرياض.

31. الهلالي، الشربيني (2011)، إدارة رأس المال الفكري وقياسه وتنميته كجزء من إدارة المعرفة في مؤسسات التعليم العالي، مجلة بحوث التربية النوعية، جامعة المنصورة، مصر، ع (22)، ص 1- 62.

32. وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية (1998)، الوقائع الفلسطينية، قانون التعليم العالي رقم (**11**)، المادة العاشرة لسنة (1998).

33. Noe, Raymond & Hollenbeck, John & Gerhart, Barry & Wright, Patrick (2008), Human Resource Management: Gaining A Competitive Advantage, Fifth Reprint, **Tata McGraw-Hill**, New York, USA.

34. Trumbach, C. , Hartman, Sandra J. And Lundberg. O. (2009), The Role Of Universities In Attaining Regional Competitiveness Under Adversity" – A Research Proposal, **Research In Higher Education Journal**, Vol. (5).

35. Gutiérrez-Porlán, Isabel; Román-García, Marimar; Sánchez-Vera, María-delMar (2018), Strategies for the Communication and Collaborative Online Work by University Students. Comunicar: Media Education Research. **Journal Grupo Comunicar Ediciones**, 26 (54), p.p 91-99.

36. Patrício, Maria Teresa; Santos, Patrícia; Loureiro, Paulo Maia. (2018), Faculty-Exchange Programs Promoting Change: Motivations, Experiences, and Influence of Participants in the Carnegie Mellon University-Portugal Faculty Exchange Program. **Tertiary Education and Management Journal Taylor & Francis**, 24 (1),p.p 1-18.